

صاحب الجلالة يوجه كلمةً بمناسبة اليوم العالمي للتغذية

يسرني والعالم قاطبة اليوم يحتفل بالذكرى الاربعين لانشاء منظمة الامم المتحدة للتغذية والزراعة، والذكرى الخامسة لليوم العالمي للتغذية ان اقدم تهانيء المملكة المغربية الى هذه المنظمة الدولية التي برهنت طيلة السنوات التي انصرمت منذ تأسيسها على الدور الفعال الذي تمارسه لصالح رفاهية شعوب العالم بأجمعه.

وإن هذه المناسبة لفرصة سانحة للتأكيد على اهمية وابعاد الاعمال الجليلة التي انجزتها المنظمة منذ ميلادها والتي استطاعت من خلالها أن تساهم بفعالية في اشعار الرأي العام بعدم الاستقرار الذي تعرفه الوضعية الغذائية العالمية وباختلال شروط التغذية في البلدان السائرة في طريق النمو.

لقد أدت الديناميكية التي ميزت نشاطها الى اعداد وانجاز كثير من العمليات والبرامج الهادفة الى انعاش التنمية الفلاحية.

وإن المملكة المغربية لتنضم الى جميع البلدان لتتمنى للمنظمة الدولية العتيدة كل النجاح والتوفيق في سيرتها لضمان الاهداف المتوخاة.

وليس هناك من شك في ان الوضعية الغذائية في العالم اصبحت تشغل البال اكثر من اي وقت مضى مع الاشارة الى ان القارة الافريقية تعتبر من المناطق الاكثر تضررا من هذه الوضعية.

والحالة المزرية التي توجد عليها الوضعية الغذائية للدول النامية لمن شأنها ان تزيد من توسيع الهوة الموجودة حاليا بين هذه الدول وبين البلدان المتقدمة.

كما أن الاختلالات الحالية في الاقتصاد العالمي لمن شأنها ان تخلف نتائج وخيمة على تنمية الانتاج والتبادل.

لذا فإن بلوغ الامن الغذائي العالمي الذي يمثل الى جانب البحث عن الوسائل الضرورية لتخفيض الفوارق الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية هدفا مهما من اهداف الاسرة الدولية لن يتأتى الا عن طريق تحديد سياسات وبرامج طموحة في ميدان تنمية القطاع الفلاحي الذي يكون مصدر نشاط ودخل لاغلبية سكان العالم الثالث.

وحتى لا تزداد المشاكل حدة في السنوات المقبلة يجب ان تبذل جهود مكثفة اولا وقبل كل شيء على الصعيد الوطني لتنمية الانتاج الفلاحي ولتخفيف حدة المشكلة الغذائية، الا ان ضخامة هذه المشكلة وحدتها تتطلب تضافر الجهود على المستوى الدولي، بل تتطلب اعادة النظر في العلاقات السائدة بين اعضاء المجموعة الدولية واعادة بنائها على قواعد جديدة أكثر عدالة ومساواة.

ولاشك أن للمنظمات الدولية وعلى رأسها المنظمات المنتمية الى الامم المتحدة دورا اساسيا في هذا الباب، وذلك عن طريق الدراسات التي تقوم بها وتوفيرها المنبر المناسب للمجموعة الانسانية والذي تستطيع من خلاله كافة البلدان غنيها وفقيرها طرح المشاكل واقتراح الحلول المناسبة.

ومن الواجب التنويه هنا بالعمل الدؤوب الذي تقوم به مشكورة منظمة الاغذية والزراعة وبمثابرة القائمين عليها وعلى رأسهم السيد المدير العام في سبيل خلق وعي مشترك على الصعيد الدولي بأهمية بل بخطورة مشكل

التغذية، وفي سبيل تجنيد كل المؤسسات الدولية والحكومات لمواجهته.

وبالنسبة للمغرب فقد حظي القطاع الفلاحي بعناية خاصة من لدن المسؤولين منذ سنة 1967 عندما جاء في خطاب العرش عن عزم المغرب على توسيع المساحات المسقية الى المليون هكتار، وهذا راجع الى المكانة التي يحتلها هذا القطاع داخل اقتصادنا واثره على باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، ولقد تمتع القطاع الفلاحي منذ فجر الاستقلال بالاولوية القصوى في المخططات التنموية مما ادى الى الحصول على نتائج ايجابية في ميدان بلوغ الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الاساسية كالسكر والحليب واللحوم والخضر.

وقد سخرت لهذه الغاية عدة امكانيات تتجلى في توسيع شبكة الري، وتكوين الاطر الفلاحية، وتقديم المساعدات للفلاحين، ومنح القروض الفلاحية وغيرها.

وقد شرع المغرب منذ السنوات الاخيرة في انجاز مشاريع مندمجة في الاراضي البورية التي تكون 90% من مجموع الاراضي الفلاحية، وتشكل المصدر الاساسي للعيش بالنسبة لـ 85% من السكان القرويين، وتنتج جل المواد الغذائية الاساسية كالحبوب والزيت واللحوم.

كما أعطيت في السنين الاخيرة أهمية قصوى الى شروط الانتاج خاصة بمراجعة أثمنة المواد الفلاحية الاساسية والزيادة فيها لرفع مستوى المنتج وحمايته عبر تنظيم محكم لعمليات التسويق وذلك قصد ضمان مدخول من شأنه ان يشجعه على المكوث في القطاع الفلاحي، بل على تكثيف وتحسين مستوى انتاجيته.

ويجب الاشارة كذلك الى القرار الملكي باعفاء القطاع الفلاحي من كل الضرائب الى حدود سنة 2000 تشجيعا لرؤوس الاموال على الاستمرار في هذا القطاع.

كما ان المغرب كان من الدول السباقة الى وضع استراتيجية غذائية وطنية، الا ان المشكل لا يتعلق فقط بوضع الستراتيجيات وتخطيط الامكانيات الكفيلة بانجازها، وهنا يظهر جليا دور المجموعة الدولية في هذا الميدان.

ان المملكة المغربية لتبذل في هذا الصدد كل الجهد على الصعيد الداخلي والخارجي مساهمة منها في تقليص الهوة بين الطلب والعرض للمواد الغذائية، وهي على استعداد تام لتسخير خبرتها وامكانياتها من أجل دعم المجهود الدولي في الميدان الغذائي.

لذا نغتنم فرصة الاحتفال ببلوغ منظمة الاغذية والزراعة عامها الاربعين لنؤكد من جديد مساندتنا للمجهودات التي تبذلها هذه المنظمة والرامية الى توفير الغذاء للجميع في كل مكان وحين، وبالتالي تحسين الحالة الغذائية العالمية وضمان الامن الغذائي العالمي.